جامعة عمر المختار
مجلة كلية التربية- البيضاء
المجلد الأول- العدد الثاني الصفحات 79-105 2017

الأزمة و دور القيادة في صنع القرار الاستراتيجي لمواجهتها

(دراسة مفاهيميه)

د. عبد الله عبدالعاطي الفر جاني
كلية القانون
جـامعـــة / سرت

د. عبد السلام فرج على فرحات
كلية الاقتصاد الاسلامي والإدارة
جامعة /السيد محمد بن على السنوسي الإسلامية

الملخص

تعتبر الأزمة، وإدارة الأزمات، واتخاذ القرار الاستراتيجي لحلها من أهم الدراسات العلمية في مجالات الإدارة، والسياسة في عصرنا الحاضر، فقد أصبحت الأزمات سمةً مصاحبةً لحياة الإنسان في كافة المستويات، وتبرز هنا المشكلة الأساسية التي قامت عليها الدراسة حول مفهوم الأزمة في العلاقات الدولية، ودور القيادة السياسية في صناعة القرار الاستراتيجي لإدارة الأزمات، وهل هناك علاقة مترابطة بين القيادة، ونوعية الأزمات استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، إضافة الى المنهج الاستنباطي، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج تمثلت في أن للقيادة دوراً كبيراً في إدارة الأزمات، والخروج منها، وأن الأزمات أصبحت حتمية في كل المجتمعات خاصةً في الدول النامية، وفي مجال العلاقات الدولية، وأن نجاح القرار الاستراتيجي مرتبط بإدراك القيادة السياسية، وفهمها السليم لأبعاد الأزمة، مما يساعد على تجاوزها.

Abstract

Crisis and crisis management and taking the right strategic decision to solve it, is one of the most significant scientific studies in the fields of management and politics in our current time.Crisis has become an accompanied feature to all stages in the human life, and here the main problem that emerged with the study has focused on the international relations, and the role of the political lead in the strategic decision making, to manage the crisis. So, is there's any linked relation between the management and the crisis types? The study has used the descriptive and deductive methods, and has approached to many results which showed that the management has a great role in crisis leading, and solving. The crisis has become a

necessity in all societies, especially in the developing countries, in the field of international relations. The success of the strategic decision depends on the political management's realization and its right understanding of the crisis dimensions which will help to overcome it.

المقدمة

يعد التخطيط الاستراتيجي من قبل القيادة السياسية لإدارة الأزمات أساس التخطيط القومي الشامل والسليم، وباعتبار أن إدارة الأزمة هي إدارة عملية رشيدة تقوم على البحث والدراسة واستخدام البيانات والمعلومات المناسبة كأساس للقرار المناسب، كذا التوجيه، والرقابة، والبعد عن الارتجالية، والعشوائية، والانفعالات اللحظية، أي أنها إدارة للأزمة والتحكم في مساراتها واتجاهاتها ولا يمكن الوصول إلى كل ذلك إلا بالتخطيط الإستراتيجي لإدارة الأزمات على كل مستويات أجهزة الدولة وهذا ما تفتقر إليه الأنظمة السياسية العربية . أما في الإدراك الغربي فقد تطور مجال الإستراتيجية ومفهوم السياسة اتسع حتى صارت تطلق على ما هو ضروري لحياة الشعوب وقوتها وكذلك ازداد المفهوم اتساعاً وانتقل من مجالها العسكري إلى مجالات أخرى سياسية، وفكرية، وعلمية ، ولكنه أصبح لصيقاً بقضية الأمن القومي. وعليه صارت الإستراتيجية في أوسع معانيها علم وفن التخطيط والتنظيم المسبق . فيؤدى ذلك إلى دخول علم إدارة الأزمات كل نشاط ، فرض نفسه في كل موقع وأجبر الجميع على أن يصغي إليه طوعاً أو كرها ، حتى أصبحت إدارة الأزمات سلوكاً ومنهجاً يحمل في طياته ملامح رؤية للتفاعل والتكامل مع متطلبات الحياة المعاصرة ، كما أن الصراع الخفي، والعلني وتغير مراكز النفوذ، والهيمنة، وحيازة القوة بأشكالها المادية وغيرها ، دفع لنشوء الأزمات، الأمر الذي يتطلب الاهتمام بداخل الأزمة وليس فقط بالإطار المحيط بها. و يتأثر تأثراً مباشراً بالأوضاع الثقافية والاجتماعية والسياسية في المجتمع، وكلها عوامل تتدخل في رسم السياسة الإعلامية ، ولا تقف تلك الآثار أمام أي حدود سياسية أو جغرافية ، بل تعدت الدول و القارات ، وأصبحت وسائل الاتصال أبواباً مفتوحة ، مما جعلها عرضة للانتقاد من منطلقات مختلفة بعد التغيرات الجذرية التي أحدثتها تكنولوجيا الاتصال، وجعلتها بؤرة الحدث من قبل المهتمين وصناع القرار، بل إن البعض اعتبرها ثورة وانقلاباً، وصل إلى حدود أقلق صناع القرار. واتصفت بتوصلها إلى سيناريوهات تتيح للقيادة وصناع القرار فرصا للاختيار السليم للبدائل لمواجهة الأزمات ، لذا تختلف الدراسات المستقبلية عن التخطيط اختلافا جذريا لأنها ليست استهدافية تهدف لتحبيذ اتجاه أو فكر أو معتقد معين ولا تعد قرارا ؛ لأنها تطرح اختيارات مدروسة ومحسوبة على صناع القرار.

مشكلة الدراسة :

في ضو. ما سبق ، تتمحور مشكلة الدراسة الرئيسة على التساؤل الآتي:

ما دور القيادة السياسية في صنع القرار الاستراتيجي ؟ وما دور القرار في إدارة الأزمة السياسية وحلها ؟ وهل هناك علاقة بين القيادة السياسية، ونوعية الأزمات، وما مفهوم الأزمات الدولية وعلاقتها بالدول النامية ؟ .

ثانياً فرضيات الدراسة:

" كلما كانت رؤية القيادة السياسية ثاقبة ينتج عنها صنع قرار إستراتيجي ينهي مخاطر الأزمة السياسية "

يتفرع عن التساؤل الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية ممثلة في الآتي :

1. كلما كانت القيادة مدركة لمراحل تطور الاستراتيجية يساعد ذلك في إيجاد نتائج مرضية.
2. كلما كان إدراك القيادة السياسية للأزمة واضحا كان القرار الإستراتيجي ناجحاً.
3. كلما كانت إستراتيجية القيادة واضحة كانت النتائج مرضية في إعادة بناء الدولة.

ثالثا: تحديد الدراسة:

يمكن تحديد نطاق الدراسة مكانياً و زمانياً و مجالياً على النحو الآتي:

1. التحديد المكاني :لا يتحدد النطاق المكاني للدراسة بمنطقة جغرافية محدد بل وفق ما يتعلق بضرورة الدراسة.

2. التحديد الزماني: يعد نطاقها زمانياً عاماً وذلك بسب الأبعاد المختلفة ولضرورة وأهمية الدراسة.

3ـ التحديد المجالي: يتحدد نطاق الدراسة مجالياَ في حقل العلاقات الدولية ، بالنظر إلى أن الدراسة ترصد تطور مفهوم الإستراتيجية والقادة والأزمة عبر عصور مختلفة وكذلك سعيها في تناول مفهوم إدارة الأزمة السياسية ودور القادة في صنع القرار الإستراتيجي لمواجهة الأزمة وإعادة بناء الدولة.

رابعاً: أهمية الدراسة:

بعد تناول مشكلة الدراسة وما يتفرع عنها من تساؤلات فرعية ، ونطاق الدراسة مكانياً وزمانياً ومجالياً ، يمكن القول أن للدراسة كغيرها لها أهميتان، إحداهما علمية ، و الأخرى عملية.

1ـ **الأهمية العلمية** :تحاول الدراسة تقديم إطار تحليلي مقتضب لتطور مفهوم الإستراتيجية، وأبعاد مواجهة الأزمة السياسية، ودور القيادة الفاعلة في مواجهة الأزمات، وما يحقق إعادة بناء الدولة.

2. الأهمية العملية :وتتمثل في سعي الدراسة للربط بين تطور مفهوم الإستراتجية، وإدارة الأزمة بشكل عام و،وكذلك دور القيادة في صنع القرار الإستراتيجي لمواجهة الأزمة وقياس مدي نجاحها و اتساق ذلك في إعادة بناء الدولة وفق الافتراض النظري لها.

خامساً: منهج الدراسة :

استخدمت الدراسة أساساً **المنهج الوصفي** في تحليل عملية صياغة القرار الإستراتيجي لإدارة الأزمة من قبل القيادة، ويعرف صنع القرار بأنه عملية اختيار بين بديلين أو أكثر ،وفي مواقف الأزمة يكتسب القرار أهمية خاصة ترتبط بخصائصها من حيث ارتفاع مستويات التهديد، وبالتالي ارتفاع مستوى الضغوط النفسية والزمنية لاتخاذ القرار؛ فقرار الأزمة هو قرار ذو طبيعة استثنائية لأنه يتخذ في وقت قصير لمواجهة خطر حالٍ لم يكن متوقعاً،أو في أفضل الأحوال لم تكن أبعاده واضحة تماماً.

وكذلك استخدمت الدراسة "**المنهج المقارن**" ، الذي يقصد به في علم العلاقات الدولية دراسة توزيع الظواهر السياسية في نظم ومجتمعات مختلفة ،أو في أنماط محددة منها، حيث تستعين الدراسة بهذا المنهج من أجل المقارنة بين الظواهر المختلف التي تناولتها الدراسة وكذلك تطورها عبر الحضارات المختلفة، و نشأتها، و أبعادها المختلفة، وكيفية الاستفادة للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها عن كيفية إعادة بناء الدولة وصنع القرار الإستراتيجي في مواجهة الأزمة السياسية.

الدراسات السابقة:

أولاً دراسة بعنوان إدارة الأزمات السياسية واستراتيجيات القضاء على الأزمات السياسية الدولية د. محمد سرور الحريري دار الجامعة للنشر والتوزيع عمان 2012م ، تناول الكتاب في قسميه النظري والتطبيقي التركيز على المصطلحات المرتبطة بهذا الأمر مثل خصائص، وأهداف، ووظائف الأزمات السياسية وكيفية إيجاد الحلول المناسبة لحلها خاصتاً الأزمات السياسية، والمشكلات على المستوى الدولي التي تواجهها الدول والحكومات ، اتبع الباحث المنهج الوصفي ومنهج صنع القرار في صياغته وتناوله للقضايا الاقتصادية والأزمات التي تضرب قطاعات العمل الاستراتيجي وتوصل الكتاب في النهاية الى أن التعامل مع الأزمات يسلك أتجاهين سلبي ويعتمد على إنكار وجود الأزمة، وتجاهل التعامل معها أو الضغط عليها ، وايجابي في التعامل مع الأزمة وأوصى بضرورة إتباع المنهج الإيجابي في التعامل مع الأزمات، ومحاولة امتصاصها وتغليب مصالح المواطنين بالاهتمام بالجوانب الاقتصادية والثقافية للمجتمع.

ثانياً كيفية إدارة الأزمات السياسية والاستراتيجية علي حسن الساعدي مجلة الحوار عدد 4192 ، ركز البحث على مفهوم الأزمة، ومتطلبات إدارة الأزمة إذ لابد من فريق إدارة الأزمات والتخطيط الاستراتيجي كمطلب أساسي

مهم في إدارة الأزمات واستخدام وسائل علمية في التعامل معها مثل المحاكاة، أوالسيناريو حيث يمكن وضع تصور للأزمة، وإيجاد بدائل عديدة للحلول بالاعتماد على وجود نظام اتصالات داخلي وخارجي فعال يساعد على توافر المعلومات والإنذارات في الوقت المبكر وتوصل الى ضرورة اعتماد القيادة على الفكر التنبئي الإنذاري لتفادي حدوث الأزمة مبكراً عن طريق صياغة منظومة وقائية تعتمد على المبادأة، والابتكار ووضع عدد من التوصيات مثل إيجاد وتطوير نظام إداري مختص يمكن المنظمة والدولة من التعرف على المشكلات، وتحليلها والعمل على جعل التخطيط للأزمات جزءً هاماً من التخطيط الاستراتيجي وضرورة عقد البرامج التدريبية وورش العمل العلمية للموظفين في مجال إدارة الازمات.

المناقشة

المبحث الأول: مفهوم الإستراتيجية والأزمة في العلاقات الدولية:يوضح هذا المبحث تحديد مفهوم الإستراتيجية والأزمة، إلى جانب ذلك يتناول بالفحص والتحليل مفاهيم فرعية أخرى مرتبطة بالمفاهيم السابقة كلما دعت الضرورة لذلك في مطلبين على النحو الآتي:

المطلب الأول: ماهية مفهوم الإستراتيجية وتطورها : مفهوم يرجع استخدامه إلى الإغريق في دولة المدينة "أثينا" منذ القرن الخامس قبل الميلاد ،وهي وظيفة ما يمكن أن نسميه المخطّط الإستراتيجي أو الحربي Stratège ، حيث "القبائل" تختار عشرة " إستراتيجيين" أو مخططين. يؤسسون مدرسة يستطيع أحد من داخلها أن يفرض نفسه على الآخرين المتبقين، لكن جميع الأعضاء في هذه المدرسة لديهم الإمكانية في قيادة الجيش أو جزء منه، و إستراتيجي من بينهم يقود الجنود المسلحين في المناطق الريفية،وآخر مكلف بالدفاع عن الإقليم أو الدولة،واثنان آخران مهمتهما الدفاع عن الشواطئ،أما الخامس فيهتم بتسليح الأسطول، والخمسة الآخرون يكون لديهم أعمال متعددة ومتغيرة، ولكن في حقيقة الأمر لم يكن حكراً عليهم بأي حال دون غيرهم من الأمم و الشعوب التي عرفت فن القتال والحرب بصيغة أو أخرى أو على مستوى معين ، كما أنها من حيث المضمون لها صلة بفن القيادة أو فن القائد في الفكر السياسي عند الإغريق في بادئ الأمر، ولكن بما أن المفردة متطورة المعنى فإن معناها لا يقتصر على تحديد مضمون مطلق وثابت ، إنها كلمة متحركة ويستعان بها على بيان نشاط أو فعل معين في ميدان من الميادين المختلفة

في السياسة بصورة عامة ، ولذلك فإن سعة مضمونها لها صلة بمعنى السياسة. كما أن فحواها الضيق من حيث ارتباطها بالقيادة وفي الأرجح . القيادة العسكرية . قد اتسع ليندرج تحت لواء الإستراتيجية نشاطات سياسية ،واقتصادية ،واجتماعية وإلى غير ذلك . وبات من المألوف في أدبيات العلوم الاجتماعية في الوقت الراهن أن نعثر على مفردة الإستراتيجية في أكثر من مكان وفي أكثر من معنى ، ومما ترتب على ذلك اللجوء إلى توصيف أشياء عديدة بكلمة إستراتيجية حتى أثقل مضمون الكلمة بمعان قد لا تمت لها بقرابة ، وأضحى شائعاً أن تكون الكلمة ذات معنى "سياسة"أو"خطة"أو"عام"أو"مستقبل"فضلاً عن معناها الدقيق.

إن المرونة في استخدام كلمة إستراتيجية جعلها أكثر غموضاً في حين أنها في واقع الأمر يراد منها أن تكون ذات دلالة على الهدف الذي ينشده الفعل"[1]". وإذا دققنا في المفهوم الكلاسيكي لها نجدها في مختلف اللغات والثقافات الأوربية و في مقدمتها الإغريقية بطبيعة الحال ،ومنها الألمانية نجد Strategie ،وفي الروسية Strategija وفي الهنغارية Strategi . وعندما نقول (Stratos Agein)فهو مصطلح الإستراتيجية ذاته مقسم إلى شقين ويعني " الجيش الذي ندفع به إلى الأمام". وبوصل طرفي المصطلح Stratos و Agein نحصل على Strategos وهذا يعني " الجنرال "، وفعل Strategô يعني قاد أو أمر، أما الصفة منها Strategikos و التي تجمع Strategika فهي تعني وظائف و أعمال الجنرال بالمفهوم العسكري للكلمة،وتعني الصفات التي يمتلكها الجنرال أو القائد العسكري "[2]". كما عرف قاموس "ويبستر Webster" الإستراتيجية بأنها "العلم والفن الذي بموجبه أو على نمطه تستخدم القوة والإمكانيات العسكرية لتأمين الوصول إلى الغايات والأهداف في الحرب"[3]".

و يمكن أن تكون الإستراتيجية "فن" كما هي علم وذلك أثناء تطبيقها، وممارستها عمليا وبشكل دقيق، هناك تميز مثلا في المجال العسكري بين النظرية العسكرية، والعمل العسكري:"كل قطاع،وكل مستوى في الحقل العسكري له هاذان الجانبان،النظري والعملي".إن كل نشاط أو فعل يكون مؤيداً من خلال القوانين، و المبادئ و الطرائق، وهذا الفعل أو النشاط يقوم أولا من خلال النظرية. ثم يأتي الفعل والممارسة ليزيد من غنى النظرية، إذاً في "التخطيط الإستراتيجي" لابد من معرفة الكثير نظريا من أجل الحصول على القليل عمليا ،إنها حقيقة أبدية ، هناك

[1] - كاظم هاشم نعمة ، **الوجيز في الإستراتيجية** ، (طرابلس ، أكاديمية الدراسات العليا ،2000م)،ص 117.
[2] - .للمزيد انظر : **المرجع السابق** .
[3] - عبد اللطيف على المياح ، حنان على الطائي ، **الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه الخليج العربي** ، (عمان ، مجدلاوي،2002م)، ص161.

ضرورة قصوى لقراءة الإستراتيجية "كعلم" من أجل الحصول على تطبيق عملي في غاية الكمال و الحصول على الإستراتيجية "كفن" في أرقى أشكالها"[4]". بالتالي فإن الإستراتيجية كانت إحدى الميادين المنتخبة للتمييز بين إنسان المعرفة و إنسان القوة؛ فالأجواء مختلفة، و أيضاً نماذج التوظيف، الاستراتيجي (ذلك الذي يفكر)، يجب أن يفكر بكل شيء شمولياً، بينما الاستراتيجي (ذلك الذي يفعل و يتصرف) يجب أن يفكر بشكل موضوعي محلي ، فالأول لا يعمل إلا وفق منطق البرهان أو الاستدلال ، فيعمل بهدوء في مكتبه و لديه الوقت ليفكر،أما الثاني فمجبر أن يتصرف في لحظة وفق قاعدة من المعطيات و المعلومات غير الكافية و الأكيدة، إنه خاضع لضغط كبير، ويتضح ذلك في تتبع الإستراتيجية الاستعمارية عبر العصور القديمة وكذلك الوسطى، كما إزداد بشكل كبير في العصر الحديث حينما سيطرت الكثير من الدول الأوروبية على مساحات كبيرة من قارة إفريقيا، وقارة آسيا، وقارة إستراليا، والأمريكتين وفي ظل التنافس الشديد فيما بينهما لأجل تحقيق أكبر المكاسب الاقتصادية وغيرها بهدف الوصول إلى القوة، والمجد عن طريق احتلال المزيد من الأراضي التي تضم مصادر الإنتاج الغزير كالإنتاج الزراعي والحيواني والمعدني، أو بغرض فرض السيطرة المباشرة على الموانى الإستراتيجية كما فعلت بريطانيا عندما احتلت قبرص، وباب المندب، وجبل طارق خلال القرن التاسع عشر"[5]". وعلى هذا الأساس فتاريخ البشرية يبين أن الجماعات البشرية منذ فجر التاريخ عرفت أشكال السيطرة ، وأشكال الخضوع تبعاً لمتغيرات القوى التي كانت سائدة في ذلك الوقت.

المطلب الثاني:مفهوم الأزمة بشكل عام والأزمة الدولية :أولاً:مفهوم الأزمة : يرجع البعض الجذور التاريخية لمصطلح "الأزمة " إلي علم الطب الإغريقي ،حيث كان يستخدم عند الإغريق للدلالة على حدوث علة صحية مفاجئة تصيب جسد الإنسان وبالتالي يتحدد على إثرها مصيره ،ثم تحول بعد ذلك من الأزمة الصحية إلي الأزمة السياسية وغيرها من الأزمات ؛ وعليه عُرِفَت "الأزمة"بأنها :"تلك النقطة الحرجة واللحظة الحاسمة التي يتحدد عندها المصير ،إما إلي الأفضل وإما إلي الأسوأ" ،وأضحي المصطلح مع انتقاله إلي مختلف العلوم الإنسانية يعني مجموعة من الظروف والأحداث المفاجئة التي تنطوي على تهديد واضح للوضع الراهن والمستقر ،سواء أكان على مستوي الفرد أم

[4] – محمد نصر مهنا ، **تطور السياسات العالمية والإستراتيجية القومية** ، (الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، 2007م) ،ص ص205-207.

[5] – هانز جي، مورجنثاو، تعريب خيري حماد، **السياسة بين الأمم**،(القاهرة، دار القومية للطباعة والنشر، 1965م)، صـ 80 – 100.

على مستوي الدولة"[6]"..أما الأزمة الاقتصادية فترتبط بعدم التوازن بين هياكل الإنتاج ، و يؤثر بدوره في الإطار السياسي والاجتماعي ، وهذا المفهوم هو ما ركز عليه علماء الاقتصاد السياسي عند تحديد الأزمة الهيكلية التي عانت وتعاني بسببها المجتمعات التي خرجت من نَيْر المستعمر أو بما عرف بأزمة الرأسمالية الهامشية"7".كما يري البعض أنها فكرة جادة في الاضطراب السياسي والاقتصادي والمالي ،وقد يصل الحال إلي انهيار في الأسعار وفوضى في العملات ، وقد تؤدي الأزمة السياسية باستحكام حلقاتها واستمرارها إلي الحرب . وقد أدت الأزمة الاقتصادية التي وقعت بين عامي 1929م . 1931م إلى فقدان الثقة . إلي الحرب العالمية الثانية"8"، ويري آخر بأن الأزمة هي عبارة عن أحداث خطيرة تهدد بقاء المنظمة وقيمها وأهدافها ،وعرفها بأنها "حدث ،أو أحداث ، أو موقف ، أو مواقف: غير سارة ،أو غير متوقعة. تؤدي إلي تداعيات غير مرغوبة ،أحيانا تسبب دماراً أو نوعاً من الفوضى في المؤسسة.قد ينتج عنها فقدان للأرواح والأموال أو الممتلكات"9" .

ثانياً:الأزمة الدولية: لقد تعددت الرؤى لتحديد مفهوم الأزمة في العلاقات الدولية ، حيث ركز البعض على رصد مفهوم الأزمة في القارة الإفريقية ، بينما اهتم آخرون بتحليل الأزمة من المنظور الوظيفي . البنائي أو التحليل النظامي ، و فريق ثالث يركز على مستويات الأزمة وتعريفها ،والتمييز بين أزمات الدول الرأسمالية والدول النامية ،حيث يرى المنظور الوظيفي والنظامي الأزمة السياسية:"بأنها انقطاع جذري في توازن البناء الاجتماعي يصل لذروته عندما تتهاوى الأبنية التي تحمل هذا البناء ، بحيث لا توجد قوى سياسية قادرة على حمل أعبائه"10"

كذلك تشكل الأزمة الدولية موقفاً مغايراً يعكس وجود صراع حاد بين أطراف النظام الدولي ،تكون مرتبطة بزيادة كبيرة وملحوظة في تبادل التهديدات العدائية ،التي قد تؤدي في نهاية الأمر إلى اندلا ع حرب فعلية ، كما تبرز الأزمات الدولية عندما يبادر أحد الأطراف إلي مهاجمة خصمه إعلامياً، أو عن طريق إرسال إشارات تهدف إلي إرغام خصمه إلي تقديم تنازلات في بعض الأمور المتنازع عليها ،أو بالتخلي عن أهدافه التي يسعى إلى تحقيقها دون الحاجة

---

[6] . إيمان أحمد عبد الحليم مهدي ،المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف الناتو وإدارة الأزمة :تطبيقاً على حالتي أفغانستان وليبيا ، **رسالة ماجستير غير منشوره** ، (القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، 2016م)، ص28.

[7] . **المرجع السابق**،ص 7.

[8] . أحمد سويلم العمري، **معجم العلوم السياسية الميسر** ،(القاهرة،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،1985م)،ص ص 18-19.

[9] . عادل ريان محمد ريان ، **إدارة الأزمة في منظمات الأعمال** ،(أسيوط ، جامعة أسيوط، بدون تاريخ)، ص15.

[10] . الشيماء على عبد العزيز عثمان ،**الأزمة السياسية في زائير 1987/96م، رسالة ماجستير غير منشوره** ، (القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، 2001م)، ص 7.

إلى الدخول في حرب فعلية.وبالتالي فالأزمة الدولية : "هي عبارة عن مواقف متوترة جداً في العلاقات بين طرفين متخاصمين لا يصل إلي مرتبة الحرب ، بالرغم من قوة المشاعر العدائية والحرب الكلامية بين أطراف الأزمة .والهدف الذي يسعى إليه أطراف الأزمة الدولية ،هو محاولة إرغام الطرف الآخر على تقديم تنازلات محددة أو التخلي عن تحقيق بعض الأهداف"[11]. وعليه عَرَفت "موسوعة العلوم السياسية" الأزمة الدولية أنها:"الصورة الأكثر دراماتيكية ،والأشد كثافة للصراعات التي تجري داخل النظام الدولي ،والتي تتوقف دون نقطة الحرب الساخنة ،ومن ثم تؤدي الأزمة الدولية بطبيعتها إلي تنشيط احتمال الحرب ، بحيث يغدو عاملاً مركزياً في تصور أطرافها بما لذلك من تأثير قوي ومباشر في مسلكهم منها"[12]. كما ربطت موسوعة السياسة الأزمة "بالخطر النووي ،حيث عرفتَها أنها "مجموعة الأساليب، والأطر، والمؤسسات المخولة باتخاذ القرارات السريعة والعقلانية لمواجهة التحديات والتطورات والطوارئ الدولية ،بقصد منع اتساع وامتداد نطاق النزاعات والصدامات ،ومنع الإخلال الكبير في موازين القوي لتجنب احتمالات المجابهة بين القوى العظمى في العالم"[13]. كما تتسم الأزمات الدولية بخصائص تميزها عن غيرها من المشكلات والقضايا الدولية العادية ،وفي مقدمتها السمات الآتية : أولها:تهدد الأزمة الدولية الأهداف العليا للدولة وأمنها القومي ،وقد يكون التهديد في أقصى صورة له ،أو في أدنى صورة له؛ حيث يمثل التهديد في الحالة **الأولي**: وجود خطر مباشر ووقتي على أهداف الدولة القومية ، أما في **ثانيها**: فيمثل :

1. وجود خطر على الأمن القومي للدولة.
2. تفاجئ الأزمة الدولية صانعي القرار والحكومات بحدوثها ،وبالتالي لا يمكن اعتبار موقف دولي خال من المفاجئات ، على سبيل المثال حصار برلين عام 1948م .1949م ،كانت أزمة دولية.

و **ثالثها**: تعد الأزمة الدولية أقرب إلي حالة الحرب منها إلي حال السلم ،وذلك لتوتر العلاقات بين أطرفها ،فالأزمات الدولية إذا اندلعت يصعب التحكم في مسارها ،فالقنوات الدبلوماسية وتقديم بعض التنازلات ،قد لا تساعد في بعض الأحيان إلي جر أطراف الأزمة من حالة الحرب إلي حالة السلم ،ويعد إصرار أطراف الأزمة الدولية

---

[11] . مصطفي عبد الله خشيم ، **موسوعة علم العلاقات الدولية** ،(مصراته ، الدار الجماهيرية ،1996م)،ص 39.
[12] . محمد محمود ربيع ، إسماعيل صبري مقلد ،"محرران"،**موسوعة العلوم السياسية**،(الكويت،جامعة الكويت،1994م)، ص636.
[13] إيمان أحمد عبد الحليم مهدي ، **مرجع سبق ذكره**، ص 29.

على عدم التنازل عن أي من أهدافها يقود بطبيعة الحال إلي زيادة مستوى التوتر ،الأمر الذي ينذر بأن قيام الحرب يصبح قاب قوسين أو أدنى ،فعدم قدرة أطرفها على إدارة الأزمة وأخذها في الاعتبار خطورة الحروب في ظل امتلاك أسلحة الدمار الشامل ،قد يقود إلى تحول الأزمة إلى حرب فعلية.**رابعها**: يعد توالي الأحداث وتسارعها وضيق الوقت أثناء حدوث الأزمة ،لا يعط لصانع القرار فرصة كافية لاستعراض كافة البدائل المتاحة بروية وتأنٍ ، وعليه فإن صانع القرار قد يجد نفسه مرغماً على اتخاذ موقف وقتي لمواجهة تحد ما ،لا يعطيه فرصة كافية تمكنه من الحصول على بيانات ومعلومات كافية عن الأزمة ؛ لغرض القيام بعملية المفاضلة العقلانية بين جميع البدائل المتاحة"14".

المبحث الثاني: إستراتيجية إدارة الأزمات السياسية وخصائصها : هذا المبحث يتضمن موضوعاً على درجة كبيرة من الأهمية، ألا وهو إدارة الأزمات السياسية وخصائصها وتخطيط السياسات العامة؛ عليه توجب الضرورة تقسيمه إلى مطلبين:

المطلب الأول: إستراتيجية إدارة الأزمات السياسية :بشكل عام تعني إدارة شئ أو موقف ما والتعامل معه بطريقة تؤدى إلى تحقيق أهداف أو مصالح القائم على الإدارة ،وبالتالي فإن إدارة الأزمة أو الأزمة الدولية _كما أسلفنا _ يقصد بها تعامل الفاعل الدولي مع عناصر موقف الأزمة بما يحقق مصالحه وأهدافه"[15]".

وتاريخياً تحدث الأزمات منذ الوجود الإنساني بين الأفراد والجماعات الكبيرة منها والصغيرة والدول كذلك تواجه أزمات عديدة منها ما هو من صنع البشر ومنها ما هو من صنع الطبيعة ، وعليه تعرف إدارة الأزمة :بأنها" علم وفن تجنب مواجهة الحالات الطارئة والمفاجئة بسرعة وبكفاءة وبفاعلية عن طريق استخدام الوسائل العلمية في التنبؤ بالأزمات قبل وقوعها،بحيث تجعل النظام قادراً على التعامل مع تلك الحالات بهدف المنع . إن أمكن . أو التخفيف من حدة التهديدات في حال حدوثها، وذلك لصالح النظام "النظام السياسي أو الدولة أو فواعل دولية أخرى" من خلال التخطيط في ظل ظروف عدم التأكد المقترن بضيق الوقت بحيث يصبح النظام أكثر قدرة على التحكم ،ورقابة الأخطار من خلال تنسيق عمليات الموجهة والسيطرة على المواقف .كمرحلة تالية عند الإخفاق في المرحلة الأولى .

---

[14] . **المرجع السابق**، ص ص 39- 40.

[15] ـ مصطفي علوي محمد سيف ، سلوك مصر الدولي خلال أزمة مايو /يونيو 1967م،**رسالة دكتوراه غير منشوره** ، (القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،1981م)،ص 15.

باستخدام كافة الوسائل والإجراءات والأنشطة ،ثم تأتي المرحلة الأخيرة والتي تعتمد على فكرة الذاكرة المؤسسية للنظام ،من خلال تحليل ودراسة وفحص الأبعاد اللازمة للخروج بالنتائج والتوصيات كذلك الدروس المستفادة من تجربة الأزمة حتى لا تتكرر مرة أخرى ، مع التأكيد على أن هذه الإدارة تقوم على استرتيجية تنظيم الجهود من خلال الإطار المؤسسي جنباً إلي جنب مع استثمار الجهود الفردية غير المنظمة"[16]".

ويعد عنصر المفاجأة أهم ما يميز الأزمة، ولقد كان لمصطلح إدارة الأزمة جذوره في الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي، والغربي حيث بقى الصراع في كل الحالات بعيدًا عن الحرب النووية على الرغم من أن الأمور كانت تسير أحيانًا إلى الخروج بالأزمة الدولية عن نطاق السيطرة ويمكن الإشارة إلى أزمة الصواريخ الكوبية، حيث ازدادت شعبية الرئيس الأمريكي "جون كندي" من 61%إلى 74% كذلك وصلت إلى 85% أثناء عملية الغزو المسماه "خليج الخنازير" بعد موجهته الناجحة لتلك الأزمة حيث تبادل السلوكيات العدائية والتوافقية للخروج من تلك الأزمة"[17]". وعادةً يكون الوقت المتاح أمام إدارة الأزمة محدود جدًا بالنظر إلى الأخطار التي تهدد الدولة وكذلك المعلومات تكون قليلة كما أضحي لوسائل الإعلام دور كبير في تشكيل الأزمة منذ التسعينيات من القرن العشرين وما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م دخلنا مرحلة جديدة من إدارة الأزمات حيث أصبح هناك أهمية متعاظمة للمنظمات غير الحكومية الفاعلة إلى جانب محاولة الإرهابيين حيازة أسلحة الدمار الشامل، وأيضاً نشأت الأزمات الإلكترونية ،كما أن الأزمات التقليدية قد تكون أهم أعراضها تدمير البنية التحتية للدول من خلال أعمال القرصنة"[18]".

على سبيل المثال عند تحليل أبعاد سياسة فرنسا تجاه أهم الصراعات السياسية الإقليمية التي تنفجر في العالم الثالث، وأهمها الصراع العربي الصهيوني في المرحلة التي اصطلح على تسميتها أزمة الشرق الأوسط يتضح لنا من خلال التحليل التفصيلي المقارن لموقف الدبلوماسية الفرنسية المتتالية أمرين: من ناحية تصاعد نغمة مساندة القضية

---

[16] ـ عبد اللطيف على ناصر الدباء، توظيف السياسة الخارجية في إدارة أزمة داخلية "إدارة اليمن لأزمة الانفصال "1993م ـ 1994م"،**رسالة ماجستير غير منشوره** ،(القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة،2006م)، ص 32.

[17] ـ بريعمه عبد ربه بريعمه الطهيفى، تأثير الرأي العام على السياسة الخارجية مع التطبيق على الجمهورية اليمنية ، **رسالة ماجستير غير منشوره** ،(القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة،1995)، ص63.

([18]) Robert L. Pfaltzgraff, Jr , **Crisis Management** : **Looking Back and Looking Ahead**, **presented at The Crisis Management Conference**: **Athena 2008**, The Hellenic Ministry of National Defence, July 2, 2008.

الفلسطينية، ومن جهة أخرى الابتعاد عن موقفها عام 1967م الذي كان أكثر حسما في تأكيد أولوية قضية الانسحاب من حيث علاقتها بالتزامات السلام والأمن فهل حاولت فرنسا بتطوير موقفها من البعد الفلسطيني والتأثير ولو بطريقة غير مباشرة في مرحلة لم يعد بإمكانها فيها أن تلعب أي دور في عملية التسوية؟ وفي الواقع لم يخدم موقف فرنسا هذا وضعها في الإطار التفاوضي بقدر ما كان أداه لدعم مكاسبها الاقتصادية ووزنها في تقييم نتائج السياسة الفرنسية وهو تزايد مظاهر الاعتماد المتداخل بين الدول على صعيد النظام الدولي منذ بداية السبعينيات بصفة خاصة ،لأن طبيعة المجتمع الدولي لم تعد تسمح بتحقيق الاستقلال القومي كما أراده ديجول وخاصة بعد أزمة 1968م ودلالاتها بالنسبة لتدهور الأساس الاقتصادي الفرنسي، فلقد اتضح عدم كفاية الوسائل القومية اللازمة لفرنسا للقيام بدور عالمي مستقل فلم يعد الاستقلال هو مجرد حرية الدولة في تحديد الاختيارات الإستراتيجية والدبلوماسية، ولكن أن تملك الوسائل اللازمة لتحقيقها وتسيطر على وسائل الحركة اللازمة على الصعيد الدولي وهكذا يمكن القول إنه مهما كانت درجة إصرار ديجول القائد الكاريزمي في المطامع العالمية لقيام دولته (القوة الثانوية) بدور عالمي فهي محدودة القدرة على الحركة المستقلة الفعالة في مناطق الصراعات الحيوية التي تجعل منها القوتان الأعظميان أحد المسارح الأساسية للمواجهة بينهما وتزيد علاقات اعتماد المتداخل على مستوى النظام الدولي وتوضيح هذه الصورة وخاصة مع توالي رئاسات ذات أسلوب قيادي مختلف "[19]".

كما ظهر حديثاً اتجاه ثان لدراسة إدارة الأزمات اهتمت بتأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على إدارة الأزمة ترى أنه مع تنحي الرئيس مبارك بعد 29 عامًا في السلطة على خلفية انتفاضة شعبية سلمية منتشرة في جميع أنحاء مصر استمرت 18 يوميًا عام 2011م، اضطر على إثرها الرئيس مبارك إلى التنازل عن السلطة للقوات المسلحة، لتحدث تحولات ديمقراطية في مصر، ويؤثر ذلك على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. فقد استمرت الولايات المتحدة تقيم علاقاتها مع مصر منذ معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979م وتبنت نوع من المعونات الاقتصادية والعسكرية بلغت ما يقرب من 2 مليار دولار سنويًا، حيث اقترح مجلس النواب الأمريكي زيادة الاعتمادات المخصصة لمصر على أن تكون تلك المساعدات موجهة لأمن الحدود في

([19]) نادية مصطفى أغا، السياسة الفرنسية إزاء الشرق الأوسط ابتداء من أزمة يونيو عام 1967 م حتى مبادرة الرئيس السادات في نوفمبر عام 1977م، **رسالة دكتوراه غير منشوره**،(القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1981م).

سيناء مع توقع أن يواصل الجيش المصري تمسكه بتنفيذ الالتزامات الدولية، ولاسيما معاهدة السلام مع إسرائيل، كذلك أثر تكنولوجيا الاتصالات والإنترنت على العلاقات الدولية، حيث شكلت نقله نوعية في قدرة الناس على التواصل وتضاف تلك النقلة إلى ما حدث في السابق عند اكتشاف السفن الشراعية والتلغراف والطائرات والراديو والتليفزيون. ولكن الفارق في ثورة المعلومات والإنترنت أن التغيرات أصبحت أسرع وأزالت الحدود الجغرافية بين الدول ،و يتضح أن الإنترنت له ثلاثة تأثيرات الأولى هي تزايد عدد الأصوات في النظام الدولي، وكذلك بتعاظم حجم المصالح في السياسة الدولية مما أدى إلى تعقيد صنع القرار الدولي والثانية تسارع نقل المعلومات ونشرها. والثالثة تقليل تكاليف الخدمات الدبلوماسية التقليدية، و الأهمية الإستراتيجية للفضاء الإلكتروني في النظام الدولي وإشكالية مفهوم الإرهاب الإلكتروني والمفاهيم ذات الصلة وتداعيات الإرهاب الإلكتروني على الصراع والأمن الدوليين وموقف القانون الدولي من استخدام الإرهاب الإلكتروني في الصراع الدولي ، وبالتالي ظهرت طبيعة تأثير الإرهاب الإلكتروني على استخدام القوه في العلاقات الدولية وعلى الطابع السلمي للفضاء الالكتروني خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 م، وذلك بأن الثورة التكنولوجية ما زال لها دور كبير في تسريع وتيرة التغيير في كل أبعاد الحياة داخل المجتمع وما كان لذلك من دور في تغيير طبيعة وبيئة العلاقات الدولية و أطرافها وعناصر القوة والصراع والأمن وحركه التفاعلات وحجم الفاعلين داخل النظام الدولي وأضحت البيئة الدولية تلعب فيها المعلومات والمعرفة والأفكار مصدراً استراتيجياً للقوة على مستوياتها السياسية والاقتصادية والعسكرية كافة ، وعليه يجب التركيز على أهمية الاستخدام السلمي للفضاء الإلكتروني من أجل الحفاظ على تقدم واستقرار المجتمع الدولي الذي أصبح لصيق الصلة به بما يستدعي أهميه إعلان استقلال الفضاء الإلكتروني والعمل على إخلائه من خطر التسلح والعسكرة أو كساحه للصراع الذي لا تنتهي مظاهره إلا من خلال تطويعه وتحجيمه لصالح البشرية جمعاء [20].

واتساقاً مع ما سبق فأن إدارة الأزمات أصبحت من الموضوعات التي تحظى باهتمام دولي واسع منذ بداية الستينات من القرن الماضي، وتنبع أهمية علم إدارة الأزمات في كونه يجمع بين مقومات الفن والعلم، فهو من جهة اجتهادات ومواقف ورود فعل تجاه أزمة معينة، ومن جهة ثانية يتم وفق سياق نظري دقيق يستمد مبادئه من قواعد

([20]) عادل عبد الصادق، **الإرهاب الإلكتروني– القوة في العلاقات الدولية نمط جديد وتحديات مختلفة**،(القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، 2009م)، ص55.

علمية وقانونية. وفي ظل الأوضاع الدولية المتغيرة التي أصبح يصعب فيها التمييز بين ما هو قانوني وغير قانوني نتيجة لقصور قواعد القانون الدولي وعدم فعالية الأمم المتحدة، حيث اكتسبت تقنية إدارة الأزمات الدولية أهمية بالغة، وبالتالي يجب التعميق في تحليل الجوانب المختلفة والمرتبطة بموضوع إدارة الأزمات الدولية لمواجهة تحديات الواقع الدولي المتغير وفي ظل الظروف المتصارعة .

المبحث الثالث: دور القيادة في صنع القرار الإستراتيجي لمواجهة الأزمة : هذا المبحث يتضمن موضوعاً على درجة كبيرة من الأهمية، سياسياً واجتماعياً ، ألا وهو دور القيادة وصنع القرار الإستراتيجي لمواجهة الأزمة السياسية في مجتمعاتنا وكيفية علاجه أو حلها حيث اختلاف وجهات النظر؛عليه لأهمية الموضوع ارتأينا تقسيمه إلى مطلبين:

المطلب الأول : القيادة السياسية : تعد القيادة السياسية عنصراً بالغ الأهمية في حقل النظم السياسية ،بل وركيزة ومحور تفاعلات النظام السياسي .كما تكتسب القيادة السياسية أهمية خاصة في الدول النامية ، وذلك بالنظر إلى محورية دور القيادات السياسية بداخلها ،حيث دأبت أنظمة الحكم في الدول النامية منها العربية على إعلاء دور الشخص مقابل إضعاف دور المؤسسات ،مما أضفى بعداً شخصياً طاغياً على العملية السياسية ، حيث شكلت القيادة حلقة الوصل بين السياسة المحلية والتنمية و وكذلك الإقليمية والدولية "[21]".فهي في إطارها العام ظاهرة موجودة في شتى مجالات الحياة .أما القيادة في إطارها السياسي فهي ظاهرة موجودة في كل المجتمعات وعلى مر العصور واختلافاتها ، انطلاقاً من المجتمعات التقليدية في ظل القبيلة ووصولاً إلي قيام الدولة الحديثة،وذلك بغض الطرف عن الاختلافات في المسميات والأشكال التي كانت تتخذها هذه القيادة أو تلك .ونظراً لتأثيرها في مصير وحياة الأمم والشعوب"[22]"، وقد ظهرت القيادة في أثينا منذ القرن الخامس قبل الميلاد، فقد بدأ فلسفة اليونان بدراسة ظاهرة القيادة وكان لهم السبق قبل اهتمام علماء الاجتماع بدراستها والاهتمام بها ،حيث عُد "أفلاطون" أول من صاغ مفهوم القيادة بهذا المعني في تصنيفه للحكومات والأيدلوجية القائمة على الفضيلة هي المعرفة ، وكذلك قولة الحكام الفلاسفة وحارس الدولة ،الذي تتوفر فيه أسمي النزعات" كالعقل والحكمة"[23]".

---

[21] . هبه سمير الحسيني، **القيادة السياسية السودانية ومشكلة جنوب السودان "دراسة لفترة حكم الرئيس البشير 1989م - 2005م"، رسالة ماجستير غير منشوره،** (القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2010م)، ص 12.

[22] . خليل أحمد خلال ، **العرب والقيادة "بحث اجتماعي في معني السلطة ودور القائد** ،(بيروت ،دار الحداثة،1981م)، ص ص30_31.

[23] . حورية مجاهد توفيق ، **الفكر السياسي من أفلاطون إلي محمد عبده** ،(القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية،1989م)، ص31.

كما زخر الفكر السياسي في أوروبا بدراسة ظاهرة القيادة وأفضل الطرق والسبل للوصول إلي القائد الناجح ، حيث عبر عن ذلك "مكيافيللي"في "كتابة الأمير"فقد تحدث عن الأمير الذي له أن يقود ويحكم وتسير إرادته قانوناً صارماً يضبط سلوك الآخرين دون أن يكون عليه قيد ، كما صار على نهجه "هيجل" في تفسيره لدور البطل السياسي باعتباره الإرادة العالمية التي تجسدت في شخص فرد؛يستطيع من خلال قيادته للجماعة تحقيق الوظيفة الحضارية للدولة حسب تعبيره"[24].

كما وضحت نظريات العقد الاجتماعي أهمية مفهوم القيادة. فبناءً على العقد الاجتماعي يتحول الأفراد من حالة الفطرة أو الطبيعة إلي حالة المدينة. فقد وضحت كتابات " توماس هوبز "، و"جون لوك" ، كذلك "جان جاك روسو" أفضل تفسير لمفهوم القيادة ،من حيث تفسيرهم لوجبات الحاكم ، وحقوق الأفراد ، على الرغم من احتفاظ كل منهم بوجهة نظره الخاصة . وهذه النظريات في معالجاتها للعلاقة بين الحكام، والأفراد ، ناقشت مسألة القيادة السياسية في المجتمع ، وذلك نظراً لأهمية هذه الشخصية التي تعد الأولي في المجتمع ، بالتالي فإن مصير الأمم والشعوب يتأثر بمواقف القادة، والحكام في الحروب والسلام"[25].

وقد ناقش المفكرون العرب والمسلمين ظاهرة القيادة في ذات السياق، وكان ابن خلدون قد أشار إلى مسألة الخلافة في الإسلام ،مبيناً أن القيادة السياسية والتي ليست بنظرة من عقائد الإيمان ، بل هي بالأحرى ، حسب وجهة نظره ،شأن من شئون التنظيم الاجتماعي بغية تحقيق المصلحة العامة .كما ناقش "الفارابي" قضية العقد الاجتماعي والدولة في كتابه "آراء أهل المدينة الفاضلة" قبل مفكري الغرب بعصور ، ويعد كتابه أنموذجاً في دراسة أحوال الدولة ورئيسها ، الذي يعد بمثابة القلب بالنسبة للجسد كما شبهه الفكرية "الفارابي"[26]". وانطلاقا مما سبق تعددت المدارس التي تصدت لتفسير تلك الظاهرة وتحليلها من أجل الوصول إلي وضع تعريف محدد واضح المعالم لها ،ولم تقف الصعوبات الناشئة عن تعقيد وتكوين ظاهرة القيادة ، كذلك مجالها وحركتها الوظيفية والمتسع بشكل أفقي ورأسي ، عائقاً أمام مفكري العلاقات الدولية وغيرهم لدراستها"[27]".وبالتالي تختلف القيادة السياسية اختلافاً واضحاً

---

[24]. أحمد سيد حسين ، **مرجع سبق ذكره**، ص18.

[25]. سناء محمد حمودى، **مفهوم القيادة السياسية في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني** ،(بيروت،الشبكة العربية للأبحاث،2008م) ص22.

[26]. أحمد سيد حسين ، **مرجع سبق ذكره**، ص19.

[27]. **المرجع السابق**، ص19.

من حالة إلي أخري ، وسبب ذلك يرجع إلي تأثرها بمجموعة من العناصر التي تميز بين أنموذج قيادي وآخر،وأبرز هذه العناصر عنصر النشأة ، فالقيادة السياسية تعبر في نشأتها عن تفاعل عدة عوامل شخصية واجتماعية وثقافية وتاريخية تؤثر بشكل أو أخر ،في سلوك القائد وتجعله يتميز عن غيره من القادة .وبالنسبة للسمات النفسية فهي مجموعة العقائد و الإدراكات والتصورات الخاصة بالقائد ، فالسلوك الإنساني هو نتاج الطريقة التي يدرك بها الإنسان هذا الواقع . فهو يواجه بيئة شديدة التعقيد تضطره إلي خلق أدوات ذاتية تساعده لتفسير تلك البيئة،أي خلق بيئة تمكنه من فهم البيئة الواقعية وبالتالي التصرف إزاءها..إلخ،كما تتأثر الخلفية التعليمية والمهنية للقائد، أما العوامل الاجتماعية ، فهي تتعلق بطبيعة السياق الاجتماعي الذي نشأ فيه القائد، أو الأزمات التي عاني منها المجتمع .وتعبر العوامل التاريخية والثقافية من الخبرات التاريخية التي مر بها هذا المجتمع أو ذاك"[28]"، ويتضح مما تقدم عرضه تعدد تعريفات القيادة السياسية إلا أنه يبدو لنا أنها لم تصل لدرجة التعريف الجامع ،ومرد ذلك إلى تعقد مفهوم القيادة السياسية بما يتضمنه من أبعاد اجتماعية ونفسية وثقافية ،أن كل بحث يركز على أحد أبعاده فحسب الأمر الذي أدى إلى عدم بلورة تعريف نظري دقيق وواضح المعالم لها .ويعد أكثر التعريفات تعبيراً عن القيادة .ما قدمه جلال معوض ،حيث عرف القيادة أنها " قدرة وفاعلية وبراعة القائد السياسي بمعاونة النخبة السياسية في تحديد أهداف المجتمع السياسي وترتيبها تصاعدياً حسب أولوياتها ،واختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف بما يتفق مع القدرات الحقيقية للمجتمع ،وتقدير أبعاد المواقف التي تواجه المجتمع، واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المشكلات والأزمات التي تفرزها هذه المواقف ويتم ذلك كله في إطار تفاعل تحكمه القيم والمبادئ العليا للمجتمع "[29]". وعليه فإن القيادة السياسية بهذا المعنى ليست ظاهرة فردية كما يرى البعض في وطننا العربي تتعلق بشخص واحد، وبل هي ظاهرة جماعية أساسها التفاعل بين أربعة عناصر كالآتي:

1. القائد : وهو العنصر الأول والأكثر أهمية في العملية القيادية ،ليس فقط لمكانته المتميزة ولكن لتنوع وخطورة الوظائف التي يؤديها في حياة الجماعة السياسية وتطورها .

---

[28] . أنمار لطيف نصيف جاسم ، **القائد وإدارة الصراع** ،(بيروت، المكتبة الثقافة ،2002م)، ص30.

[29] . نقل عن ،أحمد سيد حسين ، **مرجع سبق ذكره** ، ص27.

2. النخبة السياسية : وهي جماعة محدودة العدد أعضائها من الأعوان والأتباع الذين يملكون القدرة على الفعل السياسي سواء بمعني المشاركة بالفعل في صنع القرارات والسياسات أو على الأقل التأثير على القرارات التي يصدرها القائد.

3 . الموقف : وهو يشير إلى الأزمات أو المشاكل التي تعترض طريق الجماعة السياسية وتسمح للقائد ، بإظهار قدراته مستفيداً من مساندة النخبة المحيطة به حتى يحافظ للجماعة على أهدافها وقيمها.

4 . القيم : وهي الإطار الثقافي والحضاري والتراثي والأخلاقي للمجتمع وتلعب القيم دوراً أساسياً عند تقييم المواقف وتحديد وترتيب الأهداف واختيار الوسائل واتخاذ القرارات كما أنها تؤثر في درجة ثقة القيادة في الذات القومية و استعدادها لتحمل أعباء الموقف والاستجابة للتحديات التي تعترضها"[30]".

ويبدو لنا أن الوصول إلي نتيجة مؤكدة ، أو قطعية ، يحتاج إلي مشروع بحثي كبير متكامل يتضمن كافة الدول العربية ،مع إخضاعها لدراسات حالة مقارنة ، وبالتالي نستطيع افتراض أن جميع الدول العربية تعاني بدرجات مختلفة ،غياب أنموذج الدولة الديمقراطية جزئياً ،أو كلياً من حياتها السياسية ،وهو ما يعني أن ثمة فرصة حقيقية أمام القوى الكبرى الأمريكية والأوروبية لتوظيف هذه المسألة ضمن خطة تقسيم تستهدف بها الدول العربية بشكل عام ،فبعد تأثير ثورات الربيع العربي لا تزال تعاني الدول العربية تأثير الأزمات المعقدة والحادة التي مرة بها جميعاً بعد تلك التجربة، وإن كانت بدرجة غير متطابقة ،لكنها جميعاً خطيرة وقائمة هذه الدول تشمل مصر وتونس وسوريا وليبيا واليمن وفي حالات أخرى ،لم تقع فيها ثورات لكنها تعاني وكأنها مرت بالتجربة ذاتها ،فعلى سبيل المثال العراق والصومال نجد الدولة غائبة أو فاشلة أو أن يكون الشعب أو المجتمع في هذا البلد أو ذاك قائما ولكن بلا دولة ولعل أوضح الأمثلة وأخطرها ، في هذا الصدد كل من سوريا واليمن وليبيا ، حيث الأزمة مركبة ومعقدة بدرجة كبيرة أما مؤشرات تعقد الأزمة ، فتتمثل في وجود عدد كبير من أطراف كل من أطراف هذه الأزمات ويضاف إلى ذلك تعدد وتعقد أهداف كل طرف من أطراف الأزمة ، دولا أو فاعلين من غير الدول،كالجماعات الإرهابية ،وأيضاً تعدد وتنوع الأدوات المتاحة للاستخدام في إدارة هذه الأزمة، أو تلك من جانب كل طرف من أطرافها ، فالأزمة المعقدة تكون

[30]. هبه سمير الحسيني، **مرجع سبق ذكره**،ص13.

معقدة وصعبة في إدارتها ، حتى من جانب الدول والأطراف القوية، أو صاحبة الخبرة الدولية الكبيرة في مجال إدارة الأزمات الدولية"[31]"، إن تاريخ البشرية هو تاريخ التقدم في العلم لذا فإن التطور الحادث اليوم يعد بأن يكون أكثر التحولات ثورية في تجربة الإنسانية ولكن لكي يكون هذا العصر ذا طبيعة إيجابية وليس سلبية لابد أن تستخدم المعلومات المتاحة في خدمة القيم الخالدة فالمطلوب أن نعبر عصر المعلومات إلى عصر المعرفة ومنه إن أمكن إلى عصر الحكمة في موجهة الأزمات.

المطلب الثاني :القرار الاستراتيجي وبناء الدولة : تلعب القيادة السياسية باعتبارها أحد متغيرات النظام السياسي دوراً فاعلاً، وعضوياً في صياغة وتنفيذ كل من السياسات العامة على الصعيد الداخلي، وكذلك الحال الخارجي ،وبالتالي من خلال هذا الدور تقوم بعملية متشابكة تتداخل فيها عناصر عدة من تخطيط وتنفيذ ورقابة ،عاكسة بذلك آمال وطموحات شعوبها ،ساعية للبحث عن حلول للأزمات والقضايا والمشاكل التي تواجهه ،وهي في ذلك تحاول ربط الحاضر بالماضي وصولاً إلي المستقبل المراد تحقيقه. ونظراً لأن الدولة أو الدول في المرحلة الأولي من إعادة بنائها تغيب عنها المؤسسات بشكل أو بأخر، وبالتالي تقع مهمة إعادة البناء . الإعمار، على عاتق القيادة السياسية.حيث تواجه القيادة العديد من المشاكل التي تنبع من السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والأمني الذي تتواجد فيه، وإذا دققنا في أمور القيادة السياسية في الدول النامية فلا توجد القيود التي تعرفها الدول المتقدمة، الأمر الذي يجعل تأثير القيادات السياسية واضحاً وحاسماً على العملية السياسية والنظام السياسي بكامله ،كذلك يمتد تأثيرها إلي خارج نطاق النظام السياسي ليطول كل النظم الفرعية الأخرى .حيث يدعم ذلك الوضع غياب الوسائل الرقابية وكذلك المحاسبة على الممارسات وتصرفات القيادة السياسية ؛ فرؤيتها هي التي تحدد أولويات المجتمع وكيفية استغلال موارد الدولة ، وليس هذا فقط ، بل تحدد أي شكل للحكم أفضل للمجتمع الذي تقوده"[32]".

---

[31]. للمزيد أنظر :عمر الجو يلي، العلاقات الدولية في عصر المعلومات– مقدمة نظرية، **السياسة الدولية**، العدد 123، يناير 1999م، (القاهرة ،مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ،1999م).

[32]. بشير محمد الخضرا، **النمط النبوي ـ الخليفي في القيادة السياسية العربية والديمقراطية** ،(بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية،2005م)،ص ص 75- 78.

وهناك أمثله عديدة ومن أبرزها دور القيادة في مواجهة الأزمة، وإعادة بناء الدولة، تتمثل في ألمانيا، واليابان التي تعرضت في العام1939م . 1945م، في ظل الحرب العالمية الثانية إلى ضربة قاسمة ، بعد أن ألقت الولايات المتحدة الأمريكية في العام 1945م، قنبلتين ذريتين ،على مدينتي"**هيروشيما و ناجازاكي**"، الأمر الذي أدى إلى استسلام القادة اليابانيين لتجنيب البلاد الدمار ، وبالتالي سقوط النظام وخضوع البلاد لاحتلال أمريكي ،وعلى الرغم من التدمير الشامل لليابان، و تدمير الاقتصاد وكذلك تخريب قدر كبير من البنية التحتية ، إلا أن ذلك لم يمنع قيام نظام جديد على مفاهيم جديدة استجابة لمتطلبات المستجدات والمتغيرات الدولية ،وبفضل تلك التغيرات الذي قاده النظام بنفسه بدافع وطني ، فقد أمكن إصلاح البلاد من الدمار الذي لحقها بسبب الحرب وإعادة بناء الدولة ، إلى أن وصلت اليابان إلى ما وصلت إليه من نهضة وتقدم ، وارتفاع في دخول الأفراد ومستويات المعيشة ،حتى أصبحت في مقدمة الدول الكبرى في الاقتصاد، والصناعة ، وغزت منتجاتها الأسواق العالمية"[33]"، وقد عملت اليابان على مسار سياسة توحيد البلاد، وصهر المقطعات اليابانية في دولة مركزية التي كانت قد رسختها، وتصدت للقوى المحلية التي تسعى لتغريب البلاد ،كما حاربت ثقافة تغريب البلاد،وركزت على الثقافة الوطنية ،وعملت على ترسيخها في أذهان الأجيال من خلال التنشئة في داخل الأسرة،وكذلك في المدارس، والمعاهد والجامعات، وفي النوادي وكل التجمعات الأهلية ،وزرعت من خلال العصف الذهني في عقول أبناءها أن أرض اليابان أرض مقدسة ،بالتالي لا يجوز احتلالها ، لأن ذلك يشكل امتهاناً لكرامة كل ياباني،وليس ذلك فقط بل يجب على الياباني أن يقاتل في أرضه حتى الموت ،حيث وضع النظام الياباني الجيش في خدمة قدسية الأرض اليابانية، وعلى الرغم من رفض اليابان ثقافة التغريب ،وظلت محافظة على مقومات ثقافتها كما ذكرنا ،إلا أنها قبلت باقتباس تكنولوجيا الغرب ،وعملت على توطينها واستيعابها وتطويرها دون التخلي عن أصالتها وعادتها وتقاليدها الاجتماعية، و موروثها، و فنوها، وثقافتها الإنسانية التي تمتاز بها اليابان عن باقي شعوب آسيا"[34]".

كذلك التطور الذي حدث في دول جنوب شرق آسيا، والتي كانت في خمسينيات القرن الماضي متخلفة كثيراً،فعلى سبيل المثال كوريا الجنوبية بقيادة الجنرال" برك"أصبحت من الدول الصناعية الكبرى ، حيث بلغ دخلها

---

[33]. أحمد سيد حسين ، **مرجع سبق ذكره** ،ص 75.

[34]. مسعود ضاهر ، **النهضة العربية والنهضة اليابانية "تشابه المقدمات واختلاف النتائج**، سلسلة عالم المعرفة العدد 252،(الكويت، المجلس الوطني للثقافة ،1999م)، ص ص16،14.

السنوي في العام 2008م ،" **تريليون وثلاثمائة ألف دولار**" أمريكي حسب إحصائيات ذلك العام. كما أحرزت ماليزيا ،بفضل قيادة "مهاتير محمد"تقدماً و نهضة، وتحسين مستوى معيشة سكانها، وأصبحت من بين الدول الصناعية ،حيث تخصصت في أنتاج الكثير من السلع والمنتجات وتحديداً في مجال الإلكترونات ،وبالرغم مما حققه "مهاتير محمد"من نجاح لبلاده ، إلا أنه لم يتمسك بالسلطة والبقاء في حكم البلاد، ولكنه استقال ليترك المجال لغيره، كذلك الهند التي حصلت على استقلالها عن بريطانيا في العام 1947م،وبدأت نهضتها بعد الاستقلال ،حيث كان وضعها الاقتصاد حينئذ سيئاً جداً مقارنة بدولة مثل مصر،أصبحت قوة بشرية وصناعية كبرى ، وتعد من أهم دول العالم في الحاسب الآلي، وعالم البرمجيات ، وأطلق على مقاطعة "**بانجور**" الهندية المتخصصة في برمجيات الحاسب الآلي ومستلزماته ب"**وادي سيلكون**"الهندية"[35]"، واتساقا مع التحليل السابق عن دور القيادة السياسية في مواجهة الأزمات و إعادة بناء الدولة من خلال الجوانب المتنوعة لتلك المسألة فتمثل القيادة القنطرة التي عبرها يتم هذا التفاعل ،حيث تصير القيادة المحور الذي تتمركز حوله عملية التفاعل والتأثير المتبادل بين مختلف تلك الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،فالقيادة بطبيعتها ظاهرة حركية تقتضي الحركة المستمرة من جانب القائد السياسي في التعامل مع المواقف التي تواجه المجتمع وفق ما تقتضيه الضرورة من تطويع وتكييف أساليب القيادة في التعامل طبقاً لخصائص المواقف وخصائص الجماعة السياسية،لتصير القيادة أكثر قدرة وفاعلية،حيث تمثل عملية إعادة البناء عملية تطوير ديناميكي مستمر، ركيزتها الحركة الدائمة من جانب المجتمع بأبنيته المتنوعة وقيادته لمواجهة الحاجات والمطالب المتجددة ،فالقيادة السياسية ظاهرة مركبة من عدة عناصر القائد، و النخبة السياسية، والمواقف، والقيم، فهي بطبيعتها تعبر عن علاقة تفاعل بين تلك العناصر ، ومسألة البناء بدورها عملية كلية متعددة الأبعاد، والعلاقة بين هذه الأبعاد تفاعلية، بل ويتمركز هذا التفاعل حول محور القيادة السياسية، حيث يظهر ذلك الاتفاق بصدد إرادة التغيير ،وعليه فعملية إعادة البناء ليست حتمية من حيث حدوثها ، فهي كما هو معروف تتطلب توافر العنصر النفسي الداخلي النابع من داخل المجتمع ذاته ، والذي يشار إليه بإرادة التغيير ، والقيادة السياسية متى اتصفت بالوعي، وبضرورة التغيير ،وبالغايات المنشودة ، وكذلك بمسالك تحقيقها،فضلاً عن الإصرار على التغيير، وبالتالي يمكن أن تتبلور تلك الإرادة وذلك الوعي ،وأن تكتل الشعب حولها من أجل تحقيق الهدف لإعادة بناء الدولة"[36]".كما أن هنالك رؤى

---

[35] . محمد على الفرا، **العروبة إلي أين ؟أمة بلا قيادة**،(عمان، دار مجدلاوي،2008م)،ص ص 204 - 220.

[36] . أحمد سيد حسين ، **مرجع سبق ذكره** ،ص 78.

متعددة مطروحة لمفهوم إعادة بناء الدولة فيركز البعض على أطوار ثلاثة لبناء الدولة ،يرتبط أولها بما أصبح يعرف باسم إعادة الأعمار في فترة ما بعد النزاع المسلح ،حسب رؤية "فرنسيس فوكوياما"،حيث ينطبق على دولة أو دول خرجت لتوها من نزاع عنيف على سبيل المثال "الصومال، و أفغانستان، وكوسوفو" ،إذ انهارت سلطة الدولة تماماً وكانت بحاجة إلى مسألة إعادة بناء من القاعدة إلي القمة.في هذه الحالة ، يرى"**فوكوياما**" ضرورة أن تلعب القوي الخارجية دوراً مهماً في عملية إعادة الإعمار ؛ وذلك لأن الدولة ومؤسساتها غير مؤهلة لعملية إعادة البناء، وبالتالي تنحصر مهام تلك الدول و المنظمات الأجنبية على المدى القصير، في توفير الاستقرار عبر ضخ المزيد من القوى الأمنية ،ورجال الشرطة ، وكذلك المساعدات التقنية لإصلاح المرافق العامة وإعادة الماء والكهرباء والنظام المصرفي ودفع الرواتب وما إلي ذلك.

أما إذا كانت الدولة المنهارة محظوظة بما فيه الكفاية لتحقيق قدر من الاستقرار بمساعدة الأجنبية ، تبدأ المرحلة الثانية، حيث يتركز الهدف الرئيس على أقامة مؤسسات حكومية قادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي ،حتى في حال انسحاب قوى التدخل الخارجية .بالطبع ،يبقى إنجاز هذا التطور أكثر صعوبة من سابقة ، لكنه حيوي بالنسبة للقوى الأجنبية إن شاءت الخروج من الدول المعنية .ويتدخل المظهر الثالث مع الثاني إلى درجة كبيرة، إذ يرتبط بتقوية الدول الضعيفة التي لا تزال سلطة الدولة فيها قائمة ووطيدة إلى حد معقول ، ولكنها غير قادرة على القيام ببعض الوظائف الضرورية مثل توفير التعليم الأساسي ،وتحتوي هذه الفئة دولاً تحتفظ بخبرات مؤسساتية في مجالات معينه ولكنها تعاني مشاكل في تقديم الخدمات في مجالات أخرى ، بالإضافة إلي أن هناك دولاً أخري تعاني المؤسسات فيها ضعفاً عاماً في كل مؤسساتها"[37]".

خلاصة القول أن قضية اتخاذ القرار الإستراتيجي في مسألة إعادة بناء الدولة ما هي إلا عملية اختيار ، والاختيار جوهر وظيفة القيادة السياسية . ومن ثم يمكن القول بأن الشعب الذي تحكمه قيادة سياسية تقليدية جامدة ترفض أي تغيير وتفرض على شعبها حالة من الجمود والعزلة وبالتالي لا يشهد أي تطور وبناء .كما في حالة كوريا الشمالية . ، بينما في شعب آخر تحكمه قيادة تتبنى برامج للتطوير والبناء تؤتي نجاحاً تختلف في سياساتها وأهدافها ونتائجها . مثل كوريا الجنوبية عن العملية التي تتحقق في مجتمع أو شعب آخر في ظل قيادة ثورية راديكالية. وتعد

[37]. **المرجع السابق** ، ص79.

الشرعية السند الحقيقي للقيادة السياسية بشكل خاص وللنظام السياسي بشكل عام، يبرز من خلال قدرة القيادة ونجاحها في تحقيق التنمية المستدامة و الشاملة لشعبها.كما هناك نظريات متعددة تناولت بالتحليل مدي تأثير السمات الشخصية للقائد على كونه قائداً،ومدى تأثير السياق المحيط به بجميع مكوناته وتحديداً الثقافية وما يمثله من معوقات أو مسهلات في قيام القائد بأدواره ووظائفه المرجوة منه"[38]".

الخاتمة

لقد وضح البحث ماهية مفهوم الاستراتيجية ناسباً ذلك إلى الإغريق في دولة المدينة "أثينا" في القرن الخامس قبل الميلاد وحيث عرف الإغريق ما يمكن أن نسميه المخطّط الإستراتيجي أو الحربي Stratège . حيث كانت "القبائل" عند الإغريق تختار عشر " استراتيجيين" أو مخططين. يؤسسون مدرسة يستطيع أحد من داخلها أن يفرض نفسه على الآخرين المتبقين. ويعد "أفلاطون" أول من صاغ مفهوم القيادة بهذا المعنى في تصنيفه للحكومات والأيدلوجية القائمة على الفضيلة هي المعرفة ، وكذلك قولة الحكام الفلاسفة وحارس الدولة ،الذي تتوفر فيه أسمى النزعات كالعقل والحكمة.

كما بينا بأن الفكر السياسي في أوروبا قام بدراسة ظاهرة القيادة، وأفضل الطرق، والسبل للوصول إلي القائد الناجح .

كما تناولا الأزمة بشكل عام والدولية بشكل خاص حيث وضح بأن الجذور التاريخية لمصطلح "الأزمة" يرجع إلى علم الطب الإغريقي.كما وضح أن الأزمة الاقتصادية ترتبط بعدم التوازن بين هياكل الإنتاج ،وتأثير في الإطار السياسي والاجتماعي. كما وضح أن موسوعة السياسة ربطة الأزمة بالخطر النووي ،وبمجموعة من الأساليب، والأطر، والمؤسسات المخولة باتخاذ القرارات السريعة والعقلانية . كما بينت بأنها تتسم بخصائص تميزها عن غيرها من المشكلات والقضايا الدولية العادية ، التي تهدد الأهداف العليا للدولة وأمنها القومي ،وقد يكون التهديد في أقصي

[38]. محمد السيد سليم ،**تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين**،(القاهرة،دار الفجر للنشر والتوزيع،2002م)، ص371.

صورة ،أو في أدني صورة له، فيمثل وجودها خطر على الأمن القومي للدولة يفاجئ صانعي القرار والحكومات بحدوثها ،وبأنها موقف دولي مفاجئ مثل حصار برلين عام 1948م . 1949م ،حيث شكل أزمة دولية.

كذلك بيناً المقصود من إستراتيجية إدارة الأزمات السياسية، وأنها تعني إدارة شيِ أو موقف ما والتعامل معه بطريقة تؤدي إلي تحقيق أهداف، أو مصالح القائم على الإدارة ،وتحدث الأزمات منذ الوجود الإنساني بين الأفراد والجماعات الكبيرة منها والصغيرة والدول كذلك تواجه أزمات عديدة منها ما هو من صنع البشر ومنها ما هو من صنع الطبيعة ،ويعتبر عنصر المفاجأة هو أهم ما يميز الأزمة وكما بينا أن مصطلح إدارة الأزمة له جذوره في الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي ؛ حيث بقى الصراع في كل الحالات بعيدًا عن الحرب النووية على الرغم من أن الأمور كانت تسير أحيانًا إلى الخروج بالأزمة الدولية عن نطاق السيطرة، والمثال على ذلك الإشارة إلى أزمة الصواريخ الكوبية.

كما وضح أن لوسائل الإعلام دور كبير في تشكيل الأزمة منذ التسعينيات من القرن العشرين وما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م ، كذلك بينا ظهور مرحلة جديدة من إدارة الأزمات حيث أصبح هناك أهمية متعاظمة لفاعلين جدد مثل المنظمات غير الحكومية وغيرها .

كما أشار إلى دور القيادة في صنع القرار الإستراتيجي لمواجهة الأزمة، وأن القيادة السياسية تعد عنصراً بالغ الأهمية في حقل العلاقات الدولة والنظم السياسية، وركيزة، ومحور تفاعلات النظام السياسي .

قد وضح أن القيادة السياسية تكتسب أهمية خاصة في الدول النامية ، وذلك بالنظر إلى محورية دور القيادات السياسية بداخلها لأن أنظمة الحكم في الدول النامية منها العربية دأبت على إعلاء دور الشخص مقابل إضعاف دور المؤسسات ،مما أضفى بعداً شخصياً طاغياً على العملية السياسية ، حيث شكلت القيادة حلقة الوصل بين السياسة المحلية والتنمية و وكذلك الإقليمية والدولية. أما القيادة في إطارها السياسي فهي ظاهرة موجودة في كل المجتمعات ،كذلك كيفية إعادة بناء الدول، و إعمارها، والتجارب التنموية الناجحة لمختلف الشعوب، والأمم. كما بينا الركائز التي يجب أن تخطط السياسة في ليبيا بناءً عليها.ووضع إستراتيجية واضحة للتعاون مع شمال المتوسط من شأنه أن يقوي منطقة الجنوب ،وكذلك خليج سرت وضواحيها.

النتائج :

1. إن للقيادة دوراً مؤثراً وكبيراً في إدارة الأزمات والخروج منها .
2. الأزمة حتمية في كل المجتمعات بمختلف مستوياتها في عصرنا الحاضر خاصتاً في مجال العلاقات الدولية والسياسة العامة .
3. ارتباط نجاح القرار الاستراتيجي بإدراك ووعي القيادة السياسية مما يساعد في حل الأزمات المختلفة وتجاوزها.

التوصيات :

إن أهم التصورات، والحلول للخروج من الأزمة يمكن إيجازها في الآتي:

1. قيام نظام سياسي ديمقراطي يؤمن بالتعددية، ويحفظ الحقوق، والحريات العامة لكل أفراد الشعب .
2. العمل على تجاوز سلبيات الماضي من خلال المصالحة الوطنية الحقيقية، والابتعاد عن تصفية الحسابات وتعزيز ثقافة التسامح.
3. تحسين فرص تطبيق القانون، و حل المشكلة على أساس التفاوض السياسي السلمي.
4. معالجة المظالم التي لحقت بالأبرياء من السكان من" قتل، وحرق، ونهب،و اغتصاب" وإجراء تحقيق شامل، وعادل مع الخارجين عن القانون الذين ارتكبوا جرائم إبادة، أو جرائم ضد الإنسانية.
5. العمل على تحسين العلاقة بدول الجوار على أن تكون هذه العلاقة مبنية على أساس تحقيق المصالح الاقتصادية والمنافع المشتركة.
6. التحرك الدوالي بكل مستوياته من أجل تحقيق حل شامل للأزمات على أساس العدالة، والمساواة بين الأطراف.
7. إعطاء دور للمؤسسات الإقليمية، والدولية في حل الأزمة مشروطة بحسن النية.

المراجع

أحمد توفيق، **التخطيط والتنظيم لإدارة الأزمة**،(دبي، أكاديمية الشرطة، 2009م).

أحمد سويلم العمري، **معجم العلوم السياسية الميسر** ،(القاهرة،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،1985م).

أحمد سيد حسين ، دور القيادة السياسية في أعادة بناء الدولة "دراسة حالة روسيا في عهد بوتين"، **رسالة دكتوراه غير منشوره** ،(القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة2013م) .

أحمد عطية الله ، **القاموس السياسي** ،ط3،(القاهرة ، دار النهضة العربية ،1968م).

إدريس لكريني، **إدارة الأزمات في عالم متغير: المفهوم، والمقومات، والوسائل، والتحديات**، (عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2010م).

إسماعيل صبري **مقلد،السياسة الخارجية "الأصول النظرية والتطبيقات العملية** ،(القاهرة ،المكتبة الأكاديمية ،2013م).

إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات**، (الكويت، ذات السلاسل 1985م).

أنمار لطيف نصيف جاسم ، **القائد وإدارة الصراع** ،(بيروت، المكتبة الثقافة ،2002م).

إيمان أحمد عبد الحليم مهدي ،المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف الناتو وإدارة الأزمة :تطبيقاً على حالتي أفغانستان وليبيا ، **رسالة دكتوراه غير منشوره** ، (القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، 2016م).

باتريك بوكانان ، **حرب من** ،**مجلة شؤون عربية** ، العدد114،صيف 2003م.

بريعمه عبد ربه بريعمه الطهيفى، تأثير الرأي العام على السياسة الخارجية مع التطبيق على الجمهورية اليمنية ، **رسالة ماجستير غير منشوره** ،(القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة،1995).

بشير محمد الخضرا، **النمط النبوي . الخليفي في القيادة السياسية العربية والديمقراطية** ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية،2005م).

جليل وادي حمود،**القوة الثالثة :الإدارة الإعلامية للازمات العربية** ،(عمان ،دار البداية ناشرون وموزعون،2013م).

جوزيف س .ناي ،الإبن :"تعريب .أحمد أمين الجمل ،مجدي كامل،**المنازعات الدولية "مقدمة للنظرية والتاريخ"**،(القاهرة،الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية،1997م).

جوزيف س، ناي ،ج.ر ،تعريب:عبد القادر عثمان ،تحرير :فاروق منصور،**حتمية القيادة "الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية** ،(عمان، مركز الكتاب الأردني،1991م).

حامد ربيع **أبحاث في النظرية السياسية** ،(القاهرة ،مكتبة القاهرة الحديثة ،1970م).

حورية مجاهد توفيق ، **الفكر السياسي من أفلاطون إلي محمد عبده** ،(القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية،1989م).

رفيق عبد السلام ، **الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة** ،(بيروت ،الانتشار العربي ،2011م).

سناء محمد حمودى، **مفهوم القيادة السياسية في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني** ،(بيروت،الشبكة العربية للأبحاث،2008م)

الشيماء على عبد العزيز عثمان ،**الأزمة السياسية في زائير 96/1987م، رسالة ماجستير غير منشوره** ، (القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، 2001م).

عادل ريان محمد ريان ، **إدارة الأزمة في منظمات الأعمال** ،(أسيوط ، جامعة أسيوط، بدون تاريخ).

عادل عبد الصادق، **الإرهاب الإليكتروني– القوة في العلاقات الدولية نمط جديد وتحديات مختلفة**،(القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، 2009م).

عبد الحسين شعبان ،**الإسلام في السياسة الدولية "حوار الحضارات والإرهاب الدولي!**،**المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد15صيف2007م،(بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،2007م).

عبد الطيف على المياح ، حنان على الطائي ، **الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه الخليج العربي** ، (عمان ، مجدلاوي،2002م).

عبد اللطيف على ناصر الدباء، توظيف السياسة الخارجية في إدارة أزمة داخلية "إدارة اليمن لأزمة الانفصال "1993م . 1994م"،**رسالة ماجستير غير منشوره** ،(القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة،2006م).

عمر الجو يلي، العلاقات الدولية في عصر المعلومات– مقدمة نظرية، **السياسة الدولية**، العدد 123، يناير 1999م، (القاهرة ،مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ،1999م).

فضل محمد البد راني ، **المسؤولية الإنسانية لوسائل الإعلام في الحروب** ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العدد 27صيف 2010م،(بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،2010م).

كاظم هاشم نعمة ، **الوجيز في الإستراتيجية** ، (طرابلس ، أكاديمية الدراسات العليا ،2000م).

محمد السيد سليم ،**تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين**،(القاهرة،دار الفجر للنشر والتوزيع،2002م) .

محمد شوقي عبد العال ،**أزمة القانون الدولي المعاصر** ،**سلسلة بحوث سياسية** ، **العدد149**،(القاهرة ،مركز البحوث والدراسات السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ،2005م).

محمد على العويني ،**العلاقات الدولية المعاصرة "النظرية، التطبيق ،الاستخدامات الإعلامية**،(القاهرة،مكتبة الأنجلو المصرية ،1982م).

محمد على الفرا، **العروبة إلي أين ؟أمة بلا قيادة**،(عمان، دار مجدلاوي،2008م).

محمد محسن، **مواقع التواصل الاجتماعي خطر يهدد الأمن القومي**،(القاهر، مركز الأهرام اليومي، ١٣ سبتمبر ،عام 2013م).

محمد محمود ربيع ،إسماعيل صبري مقلد ،"محرران"،**موسوعة العلوم السياسية**،(الكويت،جامعة الكويت،1994م).

محمد نصر مهنا ، **تطور السياسات العالمية والإستراتيجية القومية** ، (الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، 2007م).

مسعود ضاهر ، **النهضة العربية والنهضة اليابانية "تشابه المقدمات واختلاف النتائج**، سلسلة عالم المعرفة العدد 252،(الكويت، المجلس الوطني للثقافة ،1999م).

مصطفي عبد العزيز مرسى ،**مهارات كتابة التقارير السياسية** ، (القاهرة ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،2013م).

مصطفي عبد الله خشيم ، **موسوعة علم العلاقات الدولية** ،(مصراته ، الدار الجماهيرية ،1996م).

مصطفي علوي محمد سيف ، سلوك مصر الدولي خلال أزمة مايو /يونيو 1967م،**رسالة دكتوراه غير منشوره** ، (القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،2006م).

نادية مصطفى أغا، السياسة الفرنسية إزاء الشرق الأوسط ابتداء من أزمة يونيو عام 1967 م حتى مبادرة الرئيس السادات في نوفمبر عام 1977م، **رسالة دكتوراه غير منشوره**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1981م.

هانز جي. مورجنثاو،تعريب:خيري حماد، **السياسة بين الأمم والصراع من أجل السلطان والسلام**، (بيروت، الدار القومية للطباعة والنشر 1965م)، الجزء الأول .

هبه سمير الحسيني، **القيادة السياسية السودانية ومشكلة جنوب السودان "دراسة لفترة حكم الرئيس البشير 1989م . 2005م"، رسالة ماجستير غير منشوره**، (القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2010م).

هربرت أ. شيللر،" ترجمة عبد السلام رضوان"، **المتلاعبون بالعقول**،(الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999م).

Coulombs , Theodore A. Aardwolf , James, **Iinbendhetion International Relations Power An justice**,(New jersey : Prentice Hall in , 1978).

Lukaszewski, J.E: **Establishing individual and corporate crisis communication standard**: **The principles and protocols**, Public Relations Quarterly, Vol. 42 (3), Fall 2006.

Robert L. Pfaltzgraff, Jr , **Crisis Management** : **Looking Back and Looking Ahead**, **presented at The Crisis Management Conference**: **Athena 2008**, The Hellenic Ministry of National Defence, July 2, 2008.

Thomas Ricks, "**Briefing depicted Saudis as Enemies**" Washingtiton.com August 6,2002.

Zoch, M & Duhe **Feeding the media during a crisis**, Public relations quarterly, Vol. 42, 2005.